مصر والعلاقة مع فلسطين في ظل حكم الإخوان

وليد محمد علي

باحث من فلسطين

مدير مركز باحث للدراسات

بعد فوز حركة الإخوان المسلمين، بالجزء الأكبر من مقاعد مجلس الشعب ومجلس الشورى، ووصول عضو مكتب الإرشاد الإخواني الدكتور محمد مرسى إلى سدة الرئاسة. بدأ كل المعنيين بالقضية الفلسطينية وبالصراع مع المشروع الصهيوني، بدراسة مدى انعكاس هذا التحول في سدة الحكم في مصر على مستقبل القضية الفلسطينية، وعلى مستقبل العلاقة المصرية الإسرائيلية، البعض بدأ يتحدث عن آماله وتصوراته للمستقبل وكأن مصر خرجت من عصر مبارك الأميركي، ودخلت مختلف عصر (محمد مرسي الإخواني)، متجاهلين الحقائق التي تمثلت في:

– أن الرئيس الذي سقط كان على رأس دولة فسدت مؤسساتها وأجهزتها على مدار ثلاثين سنة.

– **أن الدولة المصرية ارتبطت بعلاقات تبعية عميقة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.**

– أن مصر الدولة تمثل ركيزة أساسية من ركائز ما أطلق عليه دول الاعتدال (الاعتلال) العربي التي تآمرت على المقاومة ، وعملت لإسقاط مشروعها وشرعيتها.

– إن نجاح مصر في استعادة دورها الإقليمي القائد على الصعيد العربي، وخاصة ما يتعلق بقضية فلسطين، يتوقف على مدى تغلب الدولة الجديدة على تحديات الموروثة من النظام السابق.

– في ظروف مصر المحددة، يتوقف بناء الدولة القادرة على بناء دولة حديثة ونظام سياسي تعددي، يحافظ على الوحدة المجتمعية، ويطلق طاقات الشعب المصري المغلولة والمكبلة بالقمع والفقر والأداء البيروقراطي السيء، نسجل هذا ابتداءً لنقول أن ما سنسجله لاحقاً يأخذ بعين الاعتبار الحقائق المذكورة سالفاً، موقف جماعة **الإخوان المسلمين** من فلسطين.

لا أحد يستطيع تجاوز حقيقة الموقف المتفاعل لجماعة الإخوان المسلمين مع قضية فلسطين فقد ساهمت الجماعة منذ سنوات تأسيسها الأولى على يدي الشيخ حسن البنا، في دعم فلسطين، وشعبها، مروراً بمشاركة عدد من منتسبي الجماعة في صفوف الفدائيين قبل وفي أثناء نكبة فلسطين ١٩٤٨.

وفي السنوات الأخيرة، تجدد هذا الموقف عن طريق رسالة واضحة للمرشد السابق للجماعة الأستاذ مهدي عاكف، وجهها بتاريخ ٣١-١-٢٠٠٨ تحت عنوان (القضية الفلسطينية ومستقبل الأمة)، وجاء فيها:

من الواجب شرعاً، والمهم إنسانياً ووطنياً وقومياً، أن نقف جميعاً وقفة قوية أمام هذا **الإجرام الصهيوني المستمر، والمؤيد من أميركا وأوربا، وبمشاركة من الصمت العربي والعجز العالمي كله**، عن تنفيذ قرار واحد من قرارات الأمم المتحدة، أو الوقوف أمام استباحة الصهاينة كل القيم والمبادئ، مما دفع الصهاينة إلى شن هجمات عسكرية برية وبحرية وجوية، وحصار خانق، ناهيك عن حصار الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات معزولة عن بعضها، واستمرار سياسة تهويد القدس، وازدياد عمليات الاستيطان واغتصاب الأراضي، فهل وعى هؤلاء المستسلمون باسم المفاوضات والمشروعات الوهمية أن الإجرام الصهيوني، لن يسمح أبداً بدولة فلسطينية ذات سيادة؟ فإن لم يعد هؤلاء الواهمون إلى وعيهم، ويعلموا أن التأييد الحقيقي ليس من أية قوة عالمية، إنما هو من الله تعالى، ومن اعتماد خيار المقاومة السبيل إلى تحرير الأرض واستنقاذ المقدسات، أقول فإنهم بذلك يعملون على تحقيق أهداف الصهاينة، ويشاركون في تصفية القضية الفلسطينية وفي حرب إبادة للشعب الفلسطيني وهو ما يعد من أخطر جرائم القانون الدولي العام .. يجب أن نعيد القضية الفلسطينية إلى سيرتها الأولى، بزوال المحتل وإن طال الزمن، ولن يتم ذلك إلا بالتمسك بخيار المقاومة ستظل فلسطين قضية أمتنا المحورية، التي تجمع عالمنا العربي والإسلامي، إلا يستوجب ذلك من الدول العربية والإسلامية دعمه ومساندته فى تدبير احتياجاته ومده بالوقود والكهرباء والغاز والدواء بعيداً عن الكيان الصهيوني؟ (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً)(الإسراء: من الآية٥١).

ولكن ماذا بعد أن تسلم الدكتور محمد محمد مرسي العياط عضو قيادة جماعة الإخوان المسلمين الرئاسة في مصر:

ونحن نفكر بما نراه من كيفية تعامل جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع قضية فلسطين، نأخذ بالحسبان ما ذكرناه سابقاً، نعتقد أن قيادة الجماعة لا يمكن إلا أنها تعرف تماماً حقيقة نوايا الكيان

الصهيوني واستهدافه لمصر تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، وندرك أيضاً أن واقع مصر الراهن لا يجعل من الدعوة المتسرعة للقيادة المصرية بالقفز عن الوقائع أمراً وتجاهل موازين القوى وإعلان الجهاد المقدس لتحرير فلسطين، مثلما وعدت وتوعدت وهي في المعارضة أمراً عقلانياً.

ولكن لا أعتقد أن من الحكمة بشيء السكوت عن أخطاء ترتكب، وتعطي العدو الفرص عن طريق التضييق على المقاومة واستمرار حصار الشعب الفلسطيني، تحت حجة إعطاء الفرصة والوقت الكافي للتمكن من الحكم، فلا يجوز السكوت بإية حال من الأحوال على إية ممارسة نشعر ونتلمس أنها سير على نفس خطى النظام البائد نفسه، من إبقاء حالة التبعية للغرب الاستعماري عن طريق استجداء المعونات والدور.

فهذا الغرب لا سياسية لديه إلا سياسية النهب، والحفاظ على الكيان الصهيوني وحماية أمنه واستقراره، وكل دعم من قبله لا يتجاوز الدعم الشكلي الذي لا يطعم من جوع، ولا يؤمن من خوف، بل يؤسس لحالة تبعية وإلحاق لإبقاء شعوبنا في حالة من الضعف الدائم والقابلية للاستعمار والخضوع للمشروع الصهيوني وأجنداته العدوانية.

وفي هذا السياق نقرأ ما نقلته مصادر أميركية لموقع (ديبكا) المقرب من دوائر المخابرات الصهيونية عن مطالب الرئيس أوباما من الرئيس مرسي منها: أن القضية الأساسية للرئيس مرسي يجب أن تكون الحفاظ على السلام بين مصر وإسرائيل، كما طلب منه وقف الخطاب المعادي للولايات المتحدة والغرب[1].

ومن الطبيعي أننا لا نريد أن نسمع خطاباً عنجهياً من الرئيس محمد مرسي، لأننا بصراحة نخشى تكرار أنموذج أردوغان العثماني، صوت عال وزعيق مع المحافظة على العلاقات الديبلوماسية والأمنية والعسكرية مع الكيان الصهيوني، وصولاً للسماح بنصب بطاريات صواريخ الباتريوت لحماية للكيان الصهيوني من الصواريخ الإيرانية، ناهيك عن **عضوية تركيا في حلف الناتو الذي من أولى أولوياته في منطقتنا حماية أمن الكيان الصهيوني**.

ومن غير الصعب اكتشاف حقيقة الموقف التركي تجاه الكيان الصهيوني من جهة وتجاه الفلسطينيين من الجهة الأخرى، ويمكن لمن يقرأ الخبر الآتي أن يستنتج الكثير: كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الصهيوني (٢١-٥)، النقاب عن وصول مبعوث سري لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى

تل أبيب، لإجراء مقابلات مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين. في محاولة تركية لإعادة العلاقات السياسية والاقتصادية، بل العسكرية، مع (إسرائيل) إلى ما كانت عليه قبل أزمة سفينة مرمرة، في ذات اليوم (٥\٢١) أعلنت الوكالة التركية للتنمية والتعاون (تيكا): أنها افتتحت عشر محطات تحلية مياه للمدارس في قطاع غزة، وموّلت شراء ٧ شاحنات لنقل المياه المحلاة إلى٣٤١ مدرسة، وفي سياق متصل، بحثت الوكالة مع بلدية عبسان الكبيرة في جنوب قطاع غزة، مشروع إنشاء معصرة زيتون تخدم محافظة خان يونس[٢].

إذن بكل بساطة الحكم في تركيا يسعى للحفاظ على علاقات متطورة مع الكيان الصهيوني، في ذات الوقت يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية إنسانية تعالج عن طريق تقديم إعانات خدماتية وإغاثية.

الحذر الصهيوني تجاه مصر في عهد الرئيس مرسي

سقوط حسني مبارك ورموز النظام الذي كان يصفه الصهاينة وحتى اللحظات الأخيرة لسقوطه

١- موقع ديبكا الالكتروني١٠-٧-٢٠١٢.

٢- باحث نت – وكالات – ٢٣-٥-٢٠١٢.

ب (الكنز الإستراتيجي)، دفع الكيان الصهيوني للنظر بقلق بالغ إلى ما حدث في مصر، وذلك لأسباب جغرافية وسياسية، ولعوامل تاريخية، وبسبب الخشية من قوة مصر كدولة مركزية في المنطقة العربية، ولقراءة دقيقة للموقف الصهيوني تجاه التطرورات الناشئة في مصر، لابد من إعادة إستعراض المحددات، التي حكمت سلوك الكيان وأفعاله منذ تمكن المشروع الصهيوني من السيطرة على فلسطين وإلى يومنا هذا، وقد تمثلت في:

- مقاومة ومواجهة أية محاولة لبروز قوة إقليمية قادرة على مواجهة الكيان.

- تصفية القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة على حساب العرب.

- الحفاظ على مستوى من التفوق المطلق للجيش الصهيوني والمؤسسة الأمنية.

– الثبات على سياسة فرق تسد، بالسعي الدائم لإثارة الفتن والصراعات البينية بين الدول العربية والإسلامية، وداخل الأقطار المختلفة.

وأكثر ما يمكن أن يركز عليه أي باحث لمعرفة الموقف المصري بعد تسلم محمد مرسي الرئاسة في مصر تجاه القضية الفلسطينية والصراع مع المشروع الصهيوني، قضيتين مباشرتين: الأولى اتفاقية كامب ديفيد، والثانية قضية الحصار المفروض على قطاع غزة.

اتفاقية كامب ديفيد

بعد المجزرة التي تعرض لها الجنود المصريون في سيناء بأيام قليلة، كان لافتاً ومثيراً للكثير من الأسئلة ؟ ذلك التناقض الحاد الذي انفجر بين المستشار المستقبل للرئيس مرسي محمد سيف الدولة، والناطق باسم الرئاسة ياسر علي حول اتفاقية كامب ديفيد.

ففي ٢٠١٢/٩/٢٨ نشرت جريدة اليوم السابع القاهرية حوار مع مستشار الرئيس المصري للشؤون العربية الاستاذ محمد سيف الدولة ذكر فيه: أنه ينوي عرض قضيتين رئيستين على الرئيس محمد مرسي، الأولى هي أهمية استعادة استقلال مصر، وتحريرها من التبعية الأميركية السياسية والعسكرية، ومن النظام الاقتصادي الذي رسمه لنا صندوق النقد الدولي، والثانية تأتي أهمية تخليص مصر من قيود معاهدة كامب دايفيد، وشدد سيف الدولة، في حوار مع اليوم السابع: على أن: **هناك أرضاً على حدود مصر الشرقية اسمها فلسطين العربية المحتلة، وسيظل اسمها كذلك إلى نهاية الزمان**، فهذا أحد الثوابت الوطنية وأن هذه حقيقة تاريخية، ويجب أن نتذكر دائما أن النظام السابق كانت تسميه إسرائيل الكنز الاستراتيجي، وكان يقدم لحكومة الكيان الصهيوني خدمات بالمجان، وهذا لن يتكرر مع نظام مصر ما بعد الثورة.

وذكر أن (هناك العديد من البنود، فقد ارتكبت المعاهدة بين مصر وإسرائيل عدة أخطاء، بأن وضعت الأمن القومي الإسرائيلي أولوية أعلى من الأمن القومي المصري، ووضع الأمن القومي الإسرائيلي أولوية على الأمن القومي العربي بموجب المادة السادسة، التي تعطى بشكل ضمني أولوية لمعاهدة كامب ديفيد على معاهدة الدفاع العربي المشترك، وجميع المصريين على اختلاف طوائفهم ومبادئهم وتوجهاتهم، يريدون تعديل تلك الاتفاقية ببنودها التي تمس السيادة الوطنية).

وأشار إلى أنه مقتنع أن الوطن العربي لم يعرف المذابح إلا منذ عام 1948، بعد نكبة فلسطين، وما حدث في رفح لن يخرج عن يد دولة الكيان الصهيوني، مع اختلاف السيناريوهات، فبرغم اختلال الأمن في بقية أنحاء مصر بعد الثورة، فإن الحادث الفاجعة لم يقع إلا في سيناء، حيث لا سيادة للدولة المصرية هناك بسبب معاهدة كامب ديفيد.

من ناحية أخرى، ونقلاً عن الصحافة الاسرائيلية، أن حالة من الغضب الحاد سادت فى الأوساط السياسية الإسرائيلية تجاه مستشار الرئيس محمد مرسي بعد تصريحاته الأخيرة لـ(اليوم السابع)، إذ أعربت مصادر رفيعة المستوى بالحكومة الإسرائيلية عن أسفها الشديد لتجاهل مستشار مرسي للشؤون العربية محمد سيف الدولة، معاهدة كامب ديفيد للسلام الموقعة مع بين مصر وإسرائيل.

وأكدت المصادر الرسمية في حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بتل أبيب، في حديثها للإذاعة العامة الإسرائيلية، أنه **بموجب معاهدة كامب ديفيد فإن مصر اعترفت بقيام الدولة العبرية.**

وقالت المصادر السياسية لمراسل الإذاعة العبرية، إنه إذا كانت هذه المواقف مقبولة من جانب الرئيس المصري محمد مرسي، فيجب على العالم بأسره أن يعلم بها ويتعامل دبلوماسياً مع مصر بالأسلوب الملائم، وطالبت تل أبيب بأن تعلن مصر رسمياً عن موقفها من تصريحات سيف الدولة. وفى السياق نفسه، قلل وزير البناء والإسكان الإسرائيلي من كتلة شاس آريئيل أتيئاس من أهمية تصريحات مستشار مرسي، معتبراً أن العلاقات الإسرائيلية المصرية لم تشهد أي تصعيد، ورفض الوزير الإسرائيلي أية مبادرة إسرائيلية لتعديل الملحق العسكري لمعاهدة السلام، قائلاً: (إن التعديل لن يكون لصالح إسرائيل).

ورداً بل بالأحرى تجاوباً مع الموقف الصهيوني كان تصريح الناطق الرسمي باسم الرئاسة المصرية د. ياسر علي: لا يوجد حالياً ما يستدعي تعديل اتفاقية كامب ديفيد، مشيراً إلى أن مصر لديها كل ما تحتاجه لفرض سيطرتها علي سيناء وإعادة الأمن والانضباط في كامل أرجائها، والعمليات مستمرة ولا يوجد ما يعوق تقدمها لحين تحقيق الأهداف المحددة لها.

وأكد ياسر علي، في تصريحات لصحفية في نيويورك على هامش مشاركة الرئيس مرسي في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورداً على ما أعلنه أحد مستشاري مرسي من أنه تقدم بمشروع لتعديل اتفاقية كامب ديفيد، أن ما يصدر من تصريحات في هذا السياق أو غيره من مستشاري الرئيس،

لاتعبر سوى عن رأي صاحبها ولا تمثل موقف رئاسة الجمهورية، هذا الجدل الغريب والمفاجيء، جعل من المهم طرح سؤال، كيف تصرف النظام المصري الجديد بقيادته الإخوانية تجاه اتفاقية كامب ديفيد، فبرغم مرور ما يربو على عامين على سقوط حسني مبارك، ومرور عدة أشهر على تولي محمد مرسي سدة الرئاسة، ووضع دستور جديد ورحيل المجلس العسكري، إلا أن اتفاقيات كامب دافيد، كانت ولا تزال، موضوعا معلقا يحاط في الغالب بنوع من الحديث الغامض الذي يحاول إرجاء الكلام في هذا الموضوع، مع تأكيد متصاعد من مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية الأمنية للالتزام بكل ما وقعته مصر من اتفاقيات دولية.

غير أن هذه النزعة الإرجائية السائدة عصف بها حادث الهجوم الارهابي على الجنود المصريين وقتلهم بدم بارد ساعة الإفطار، وبدلاً من أن يتحول الحادث الخطير الى مناسبة لإعادة فتح مسألة الأمن القومي المصري، فتحاً عميقاً متحرراً من فلسفة كامب دافيد كما نشرها وطبقها عصر حسني مبارك، رأينا فجأة تعاوناً أميركياً– اسرائيلياً– مصرياً للسيطرة الأمنية على الجيوب الإرهابية في شمال سيناء، بوصفها تهديداً لأمن اسرائيل، أكثر من عّدها تهديداً لأمن مصر.

هنا أصبح استمرار إرجاء الحديث العميق في العلاقة بين اتفاقيات كامب دافيد– روحاً ونصاً– وبين حاضر ومستقبل الأمن القومي المصري، أمراً غير جائز.

إن الخلل القاتل الذي أدخلته اتفاقيات كامب دافيد في موضوع الأمن القومي المصري، هو فك ارتباط بين هذا الأمن القومي، وقضية فلسطين، لمجرد أن الاتفاقية قد أعادت أرض سيناء إلى مصر، وإن كانت منزوعة السيادة الوطنية الكاملة، وأعاد القضية الفلسطينية في سياسة مصر الاستراتيجية الى مجرد قضية لاجئين فقدوا بعض أرضهم جراء حرب ١٩٦٧، مع إلغاء كامل لجريمة العام ١٩٤٨، ولكون أرض فلسطين، تشكل منذ عهد الفراعنة وإلى يومنا هذا الحدود الشمالية– الشرقية لمصر، والجسر الرابط بينها وبين محيطها العربي، الذي هو العمق الاستراتيجي لمصر، حتى جبال طوروس، كما يؤكد كل الخبراء الاستراتيجيين، سواء كانوا مصريين أم عرباً أم أجانب.

بقطع النظر عن قدرة هذا النظام المصري الجديد على اتخاذ موقف جديد من اتفاقيات (كامب دافيد)، فإن المطلوب، كحد أدنى حتى في إطار العجز وحالة الارباك أن تكون القيادة المصرية الجديدة حريصة بالحد الأدنى على مصر وأمنها القومي، بإلغاء الروحية الاستسلامية التي أدخلها تطبيق هذه الاتفاقية.

إذا كانت السلبية المطلقة التي ميزت عهد مبارك قد ساهمت إلى الآن في عدِّ هذا الموضوع أمراً قابلاً للتأجيل إلى ما لا نهاية، فإن عهد سيادة (الإخوان المسلمين) لم يعد قادراً على الاستمرار في السلبية نفسها، والاستمرار في التحايل على إخفاء العلاقة بين قضية فلسطين، والكيان الصهيوني الاستعماري من جهة، والأمن القومي والوطني لدولة مصر العربية من جهة ثانية.

ولكن ما جعل الكثير من الناس يخفف من تفاؤله بمتغيرات مهمة في فترة حكم الإخوان المسلمين لمصر، هو تلك الرسالة اللعينة التي أرسلتها الرئاسة المصرية بتوقيع محمد مرسي الى الإرهابي شمعون بيريز باسم رئيس دولة (اسرائيل)، والتي كان فيها من عبارات التفخيم والاحترام ما يندى له الجبين.

هذا يحدث بشكل يعاكس المزاج الشعبي المصري. ففي استطلاع للرأي أجرته شركة غرينبرغ[٣]، وجرى بمبادرة ما يسمى مشروع إسرائيل، وهي منظمة لها مكاتب في واشنطن والقدس، ورد فيه :

وفقاً للاستطلاع، فإن **(٧٤%) من المصريين غير راضين من وجود علاقات دبلوماسية بين بلادهم و(إسرائيل)**، وللمقارنة، في آب العام ٢٠٠٩ فقط (٢٦%) من الأشخاص في استطلاع مشابه أعربوا عن استنكارهم من هذه العلاقات، (٧٧%) قالوا إنهم يوافقون **على أن رؤية السلام مع الكيان الصهيوني لا فائدة منها وينبغي إلغاؤها**، فقط (٣٠%) يؤيدون حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

لكن ما شكل مفاجأة هي المعطيات التي تشير إلى تحسن العلاقات بين القاهرة وإيران، الأغلبية الساحقة من المسلمين في مصر هم سنة، وأغلب المسلمين في إيران هم شيعة، لكن (٦٥%) أعربوا عن دعم قرار استئناف العلاقات بين مصر وإيران، و(٦١%) أعربوا عن دعم البرنامج النووي الإيراني[٤].

حصار غزة وقضية الأنفاق

مع تسلم الرئاسة تفاءل الشعب العربي خاصة الفلسطينيين وعلى الأخص الغزيين، بإن جريمة حصار غزة قد انتهت، وتذكروا سريعاً المواقف التي كانت تطلقها جماعة الإخوان المسلمين في مصر تنديداً بجريمة الحصار والدعوة لكسره، بعد أيام قليلة من تسلم محمد مرسي سدة الرئاسة (٢٦-٦-٢٠١٢)، قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور خليل الحية: إن الشعب الفلسطيني وخصوصاً أهل قطاع غزة ينتظرون من الرئيس المصري الجديد الدكتور محمد مرسي، تنفيذ قرار الجامعة العربية الذي اتخذ

عام 2006، والقاضي بإنهاء الحصار عن قطاع غزة.
وذكر أن الشعب الفلسطيني ينتظر من الدكتور مرسي إعادة الكرامة للمواطن الفلسطيني على

١- صحيفة (غلوبوس) يوم الاحد (٢١- ١٠- ٢٠١٢).
٢- (باحث نت – وكالات – ٢٣-١٠-٢٠١٢).

معبر رفح البري في سفرهم عبر هذا المنفذ الوحيد للعالم، والسماح بالمغادرة والعودة للمواطنين بكل احترام وحرية، مشدداً على احترام غزة لسيادة مصر وأمنها وقواعد العمل الإداري فيها، وزاد الحية: (أن غزة تتمنى إنهاء ظاهرة الأنفاق المنتشرة على طول الحدود، وتعود التجارة من فوق الأرض بمال الشعب الفلسطيني ليشتري ما يريد بدل من التجارة مع الاحتلال، ويتاجر مع العالم عن طريق مصر، مؤكداً أن هذا لا يعني بأن غزة تلقى مصر بحجر).

كما دعا د. يوسف رزقة المستشار السياسي لـ(هنية) الرئيس المصري الجديد محمد مرسي لرفع الحصار وفتح المعابر لوقف معاناة أهالي قطاع غزة المحاصرين.

وقال رزقة في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء، نأمل أن تكون أول خطوات الرئيس المصري الجديد فيما يتعلق بقطاع غزة، ورفع الحصار وفتح المعابر وتسهيل مرور مواد الإعمار والأموال التي خصصتها المؤسسات العربية والدولية لإعادة إعمار قطاع غزة.

وأكد أن فرحة غزة واحتفالها بفوز مرشح الحرية والعدالة، تضاهي وتماثل فرحة ميدان التحرير في مصر والميادين الشعبية في كافة أقطار مصر، وهذا ليس غريباً لأن غزة البوابة الجنوبية الآمنة لمصر.

ومن جهته أكد وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني بغزة كامل أبو ماضي: أن تتويج محمد مُرسي برئاسة جمهورية مصر العربية يُعدّ لحظة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية.

وقال أبو ماضي في تصريح وزعه المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية بغزة: إنه بهذا الفوز تستعيد مصر دورها الريادي في قيادة الأمة العربية والإسلامية في المرحلة المقبلة، لتعزيز الدعم والإسناد للقضية الفلسطينية خاصة ولقضايا الأمة عامة. وزاد أن هذا النجاح يُشكل رافعة تعزز العلاقات بين الشعبين المصري والفلسطيني، الذي يواجه الاحتلال ويدافع عن الأرض المقدسة السليبة.

وأبدى أبو ماضي ثقته العالية بالرئيس المصري المنتخب: بأن يُسهم في تخفيف الحصار المفروض على غزة، وأن يُولي القطاع اهتماماً أكبر بفتح معبر رفح بشكل دائم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني[٥].

بعد أشهر قليلة (نهاية شهر٩) قررت مصر **هدم الأنفاق التى تصل بين غزة وسيناء، هي خطوة لم يلجأ إليها نظام مبارك** بحسب قول فهمي هويدي[٦]، وأضاف في مقال تحت عنوان (لغز هدم الأنفاق): أن المتحدث بالقوات المسلحة أعلن فى مؤتمر صحفي عقده يوم ٢٠١٢/١٠/٢، أن تلك الخطوة تمت لاعتبارات تتعلق بحماية الأمن القومى المصري، وهو اعتبار مهم لا ريب، لكن

٥-باحث نت – غزة – (٢٧-٦-٢٠١٢).

٦-صحيفة الشروق القاهرية (٧-١٠-٢٠١٢).

الكلام يظل ناقصاً وغير مقنع، ما لم يذكر لنا المتحدث الرسمى شيئاً من مظاهر أو قرائن تهديد الأمن القومي التى سببتها تلك الأنفاق.

هل كانت مصدراً لتهريب السلاح إلى مصر، أو معبراً يستخدمه الإرهابيون والمتطرفون أو طريقاً يسلكه مهربو المخدرات على الجانبين، وهل ثبت ذلك فى قضايا مرفوعة أو تحريات موثوقة؟ أدرى أن الأبواق الإعلامية قالت شيئاً من ذلك القبيل، لكن هناك فرقاً بين استنتاج البعض وتخميناتهم، وبين المعلومات الرسمية التى تعلن بناء على تحريات تمت أو تحقيقات جرت أو اعترافات أدلى بها البعض وأحكام أعلن فيها القضاء الحقيقة، ولكن أن يطلق التصريح هكذا في الفضاء، ثم يترك لمن يهمهم الأمر أن يجتهدوا من جانبهم لتعّرف خلفيته، فذلك مما لا يليق بثورة أطاحت بكنز إسرائيل الاستراتيجي، ونظامه.

وهو ما لا يستقيم فى ظل رئاسة لها خلفيتها الإخوانية، التى ظن كثيرون أنها ستكون أكثر انصافاً للفلسطينيين وأكثر تفهماً لاحتياجات أهل القطاع المحاصرين. بل توقع البعض أن الرئيس المصري سيعمل على فتح ممر رفح للتخفيف من عذابات المحاصرين فى غزة، وما خطر ببالهم أن حكومة الثورة يمكن أن تلجأ إلى إحكام الحصار على القطاع، ومن ثم إلى زيادة تعاستهم ومضاعفة عذاباتهم.

لا يقل لى أحد إن الأنفاق غير مشروعة، فذلك أفهمه جيداً، لأنها لم تكن سوى ضرورة لجأ إليها الفلسطينيون للتخفيف من آثار حصار غير مشروع، يستهدف خنقهم وتركيعهم، إن شئت نقل إن الأنفاق تعد مجرد (مخالفة) فى حين **أن الحصار جناية كبرى، إذا اعتمدنا التوصيف القانوني. أو هي مفسدة صغرى أريد بها تجنب مذلة المفسدة الكبرى المتمثلة فى الحصار**.

وأنّ الأنفاق أيضاً استخدمت طول الوقت لتلبية احتياجات القطاع من مواد البناء والوقود والسلع الاستهلاكية العادية، وإذا كان هناك تهريب للسيارات أو تسلل لبعض الأفراد، فذلك أمر مفهوم ويظل فى الحدود التى تمارس داخل مصر نفسها، فضلاً عن أنها من الشرور الذى يمكن التعاون على التصدى لها وإيقافها، بعد الإغلاق أو تدمير (١٠٤ أنفاق أغلقت حتى الآن) ارتفعت الأسعار داخل القطاع، لكننى أفهم أيضاً أن التفكير الاستراتيجي فى بلد كبير مثل مصر، يجب أن يضع اعتبارات الأمن القومي فى المقام الأول، وإلا يتجاهل الاحتياجات الاقتصادية للقطاع، بحيث يتعين عليه أن يضعها فى المقام الثاني، علما بأن الاعتبارين لا يتعارضان مع المنظور الوطني النزيه، إن مصر الثورة إذا أرادت أن تستعيد مكانتها ينبغي أن تفكر بطريقة أخرى فى التعامل مع محيطها.

لكن يبدو أن الحملات السابقة لإغلاق الأنفاق قد فشلت، ولم تفِ بما طلبه العدو الصهيوأميركي فإستأنفت الحملة في منتصف شباط \ فبراير ٢٠١٣، ولكن بطريقة مبتكره هذه المرة وهي إغلاق الأنفاق عن طريق إغلاقها بالمياه الآسنة. وبتاريخ ١٧-٢-٢٠١٣، قال مصدر عسكري مصري مسؤول إن جهود القوات المسلحة المصرية مستمرة بكل الطرق لإغلاق الأنفاق، التي يستخدمها الفلسطينيون لتهريب البضائع والسلع، التي تمنع (إسرائيل) توريدها إلى قطاع غزة منذ فرض الحصار على القطاع قبل حوالي ست سنوات، مضيفاً أن عدد الأنفاق الموجودة على الشريط الحدودي في رفح عُرفت يبلغ ٢٢٥ نفقاً، نافياً الأرقام الضخمة التي ترددت حول عددها.

وقال المصدر لموقع (بوابة الأهرام) التابع لصحيفة الأهرام، إنه نظراً إلى أن كل نفق له مخارج عدة، منها داخل المنازل المصرية يصعب كشفها، فإن عددها يصل إلى ٥٥٠ نفقاً.

وأكد أن (عمليات هدم الأنفاق مستمرة ولم تتوقف، من خلال آليات جديدة وطرق متنوعة، أهمها استخدام المياه لغمر تلك الأنفاق وإفساد تربتها، لافتاً إلى أن القوات المسلحة بدأت بالفعل في هدم الأنفاق الرئيسة).

وشدد على أن القوات المسلحة تسعى إلى حفظ الأمن والاستقرار في شبه جزيرة سيناء، خلال المرحلة الجارية، حيث نصبت عدداً من الكمائن الثابتة والمتحركة وتعمل على مساعدة الشرطة المدنية في تأمين المواقع الحيوية المهمة فيها.

وأوضح أن (مصر أعلنت عزمها على التخلص نهائياً من الأنفاق، بعدما أصبحت وسيلة يتاجر بها بعض الأفراد، من دون أن تكون لها أي علاقة بالتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، خصوصاً أن المعابر الشرعية أصبحت تعمل في شكل منتظم)[٧].

الأمر الذي دفع بعضو المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية، للقول: إن حماس ترفض تدمير الأنفاق مؤكداً أنها كانت خياراً وحيداً لمواجهة الحصار، ومعتبراً أن إغراقها المتكرر بالمياه في ظل الحصار، **بمثابة حكم بعودة الحصار بقرار رسمي مسبق، وهو تجديد للحصار من جديد، ومصر لا تريد ذلك**، ودعا مصر إلى فتح معبر رفح لإنهاء الحاجة للأنفاق، كما طالبها بإلزام الاحتلال بفتح المعابر وإنهاء الحصار[٨].

والسيد خليل الحية هو نفسه من صرح قبل أشهر كما ذكرنا مطلع هذا الفقرة (أن الشعب الفلسطيني ينتظر من الدكتور مرسي إعادة الكرامة للمواطن الفلسطيني على معبر رفح البري في سفرهم عبر هذا المنفذ الوحيد للعالم، والسماح بالمغادرة والعودة للمواطنين بكل احترام وحرية، مشدداً على احترام غزة لسيادة مصر وأمنها وقواعد العمل الإداري فيها.

٧- الحياة (٢٠١٣/٢/١٨).

٨-(الخليج، الشارقة (٢٠١٣/٢/١٧).

وقرأءة مدققة في ما نشرت وكالة رويترز للأنباء بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨، وضمنه ما أدلى به عصام الحداد أحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين، ومساعد الرئيس المصري للشؤون الخارجية بالوكالة، قد تعطى مؤشراً مهماً لما يدور في موضوع الأنفاق: إن مصر لن تتسامح مع تدفق الأسلحة المهربة من

قطاع غزة وإليه، إذ يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار في سيناء، موضحاً سبب إغراق القوات المصرية لأنفاق تحت الحدود الأسبوع الماضي، وتمثل **شبكة الإنفاق شريان حياة لنحو (١.٧) مليون فلسطيني في غزة**، إذ يدخل منها نحو (٣٠ %) من جميع السلع التي تصل إلى القطاع، وتتفادى حصاراً تفرضه (إسرائيل) منذ أكثر من سبع سنوات.

لكن الحداد قال لرويترز في مقابلة نحن لا نريد أن نرى هذه الأنفاق، تستخدم كسبل غير مشروعة للتهريب سواء الأشخاص أو الأسلحة، التي يمكن أن تلحق ضرراً فعلياً بالأمن المصري.

وأضاف إن قبضة (إسرائيل) على القطاع تراخت بصورة كبيرة، بعد الاتفاق الذي توسطت فيه مصر وأنهى القتال بين (إسرائيل) وحركة حماس في نوفمبر تشرين الثاني، وخففت مصر القيود الحدودية للسماح بدخول مواد البناء خاصة من قطر، وأضاف (الآن يمكننا القول إن الحدود مفتوحة إلى حد جيد، ولا يزال من الممكن تحسين ذلك، وأنه يسمح بدخول احتياجات شعب غزة).

وعلى الجانب الآخر قال الحداد، لا نود أن نرى تهريب أسلحة عن طريق هذه الأنفاق سواء إلى "مصر" أو منها، بسبب ما نراه الآن في سيناء، ولقد ضبطنا بالفعل في أنحاء مصر أسلحة ثقيلة يمكن استخدامها بطريقة خطيرة جداً، ولا أعتقد أن أحد يجهل أن كميات الأسلحة التي تدفقت إلى مصر من ليبيا، بعد سقوط نظام العقيد القذافي جعلت من سيناء مخزناً كبيراً للأسلحة المكدسة والتي تبحث عن أسواق للتصدير، وإن غزة التي تواجه تهديداً دائماً من العدو الصهيوني بحاجة دائمة للمزيد من الأسلحة.

نشر في موقع (تيك ديبكا) المقرب من الاستخبارات العسكرية الصهيونية في ٢٨ -١١-٢٠١٢، بأن القاهرة وافقت من أجل حماية نظام حركة حماس بغزة، وعدم تمكين اسرائيل من القضاء عليها، على نشر قوات أميركية خاصة في سيناء، وزعم الموقع **أن القوات الأميركية ستقوم بمراقبة عمليات تهريب السلاح الإيرانية الى فصائل غزة**، موضحاً أن القوات الأميركية المذكورة سيتم نشرها في سيناء في الأسبوع القادم.

وأضافت أن وقف إطلاق النار ووقف العملية البرية في غزة، تم بعد مكالمة هاتفية ليلة وقف اطلاق النار بين رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو والرئيس اوباما، تم الاتفاق فيها على نشر قوات المارينز الأميركية في شبه جزيرة سيناء.

ووفقاً لما ذكرت وكالة سما الفلسطينية فإن مسؤول أميركي قال: إن إيران بدأت بإيجاد طرق جديدة لإيصال الأسلحة والصواريخ البعيدة المدى إلى قطاع غزة، بعد انتهاء المعارك التي دارت قبل أيام بين الفصائل الفلسطينية والجيش (الاسرائيلي)، وذلك في وقت تجري فيه مباحثات تهدف إلى استكمال البت في بنود متعلقة باتفاق التهدئة بين الجانبين.

وذكر المسؤول الرفيع المستوى أن وزير الأمن الإسرائيلي أيهود باراك سيزور واشنطن، وسيبحث في زيارته إلى وزارة الدفاع الأميركية ميناء (بندر عباس) الإيراني، الذي يخضع لرقابة مشددة من إسرائيل والولايات المتحدة بالأقمار الاصطناعية لتحديد التحركات المشبوهة فيه، إذ من المرجح أن الأسلحة الإيرانية تنطلق منه نحو ميناء (بور سودان) على البحر الأحمر، لتهرّب بعدها إلى مصر، ومن ثم إلى غزة عبر الأنفاق[٩].

وذكر فتحي حماد وزير الداخلية والأمن الوطني في حكومة غزة، في كلمة له على هامش الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من ضباط الأجهزة الأمنية، الدول العربية والإسلامية قائلاً: لا نريد الدواء ولا الغذاء أو الكلمات في الفضاء على الهواء، ولكن نريد الدعم العسكري، خاصة أن أمريكا وعدت (إسرائيل) بأنها لن تتركها وحدها تواجه المعركة، إذا واصلت المقاومة التسلح لمقاومة الاحتلال، وتساءل ماذا تقولون يا دولنا العربية والإسلامية في مواجهة تصريحات أميركا وتهديداتها؟، هل ستتركون غزة في مواجهة العدو الصهيوني وحيدة في هذه المعارك؟.
كما أجمعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي، أنّ طريق المقاومة هو فقط الذي يوحد شعبنا، وأنّ المفاوضات والتسوية مع الاحتلال التي أثبتت فشلها على مدار ٢٠ عاماً مضت تفرق شعبنا ولا تُجدي نفعاً في التعامل مع الاحتلال.

وأوصت الحركتان مساء الأحد في لقاء سياسي في مسجد العمري بمدينة غزة، بعنوان (وإن عدتم عدن)، بأهمية توحد فصائل المقاومة بعد أن نجح ذلك التوحد في المواجهة الأخيرة مع الاحتلال، مع ضرورة نبذ كل الطرق المؤدية إلى المفاوضات مع الاحتلال.

وقال الناطق باسم حماس والنائب عنها بالمجلس التشريعي صلاح البردويل: **إنّ استراتيجية المقاومة في المرحلة القادمة تنطلق من أن فلسطين لا يمكن تحريرها إلا بالمقاومة**، وتلك النظرية

٤- باحث نت، (١٩-٢-٢٠١٣).

تعززت عندما رأينا انتصار الفصائل بما تملكه من أسلحة قتالية بسيطة على المنظومة العسكرية الإسرائيلية الفتاكة.

وأضاف: آن الأوان بعد اللحمة الميدانية التي شاهدناها في الحرب الأخيرة وضع استراتيجية وطنية موحدة، تقوم على بناء المؤسسة الفلسطينية على الشراكة الوطنية وليس التبعية، وبيّن أنّ منظمة التحرير الفلسطينية لها اعتراف ومكانة دولية، لكنها (خربة ومهترئة) ولا بد من إعادة بنائها بشكل يقوم على الشراكة الوطنية ويرقى لنضالات الشعب الفلسطيني.

وأكد أن البرنامج الوطني يجب أن يسبق كل جولات الحديث عن المصالحة، ولا بد أن يكون قائماً على الثوابت الفلسطينية المشتركة.

ولفت إلى أنّه يجب استخلاص العبر والاستفادة من كل الانجازات والإخفاقات التي مرت بها المقاومة في المواجهة الأخيرة على مستوى الامكانات العسكرية والاستخبارات والأمن، وأن تقوم الاستراتيجية القادمة على زيادة المفاجئات العسكرية وأن لا نسمح للاحتلال بأن يخترق منظومتنا الأمنية لكي لا يكتشف قدراتنا.

وأشاد البردويل بالتنسيق والالتحام الميداني العسكري على الأرض بين فصائل المقاومة، مشيراً إلى أنّ ذلك التنسيق كان رائعاً في حرب (حجار السجيل)، ولم يستطع الاحتلال اختراقه بأي شكل من الأشكال، (ويحتاج ذلك الأمر لمزيد من التفعيل والتنسيق والتطوير).

ودعا إلى استثمار الوضع العربي وتغيراته لنصرة المقاومة ودعمها، مطالبًا المقاومة بتطوير علاقتها مع دول الربيع العربي، إلى ما هو أبعد من المواقف المساندة سياسياً، ولا بد أن تساند تلك الأنظمة في تسهيل عملية توريد السلاح وتدريب عناصر المقاومة.

وشدد البردويل على ضرورة تطوير منظومة الإعلام في فلسطين "فلا ينبغي أن يظل صوتنا مخفياً، ويزور الاحتلال كل الحقائق، لأنّ العالم يسمع الآن الرواية الإسرائيلية فقط.

وفي سياق متصل، أكدّ الهندي أنّ الإتيان بدولة فلسطينية عن طريق المفاوضات والسلام والمحادثات مع الاحتلال كلها أوهام، مبيناً أنّه منذ ٢٠ عاماً يُسّوق البعض أهمية المفاوضات التي لا ينتج عنها سوى المزيد من التهويد والاستيطان.

وقال: كان واضحاً في المواجهة الأخيرة أنّ العدو فاشل وأنّ المقاومة هي الطريق فقط لتحرير فلسطين، فالاحتلال لا يعرف إلا لغة القوة والمقاومة، وهو ما يدعونا إلى الاستمرار في الوحدة بين فصائل المقاومة مثلما عملت بتنسيق عالٍ في المواجهة الأخيرة [١٠].

إننا ندرك بعمق حجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه حكم الإخوان في مصر، كما ندرك أهمية الموازنة بين المتطلبات والحاجات الحياتية لأبناء مصر ومتطلبات الصراع مع المشروع الصهيوني، ونوافق على أن الأوضاع الداخلية المتردية ستأخذ حيزاً واسعاً من اهتمام الدولة بمؤسساتها المختلفة. وهذا حق وأمر لازم لا شك في ذلك، ولكن الاستغراق في الانكفاء الداخلي وإغفال الخطر الذي يمثله المشروع الصهيوني على نجاح التجربة نفسها، فهذا الكيان لن يترك تجربة الإسلاميين تمر بهدوء دون تشويه وتعطيل، لذلك يقتضي أن يكون للإسلاميين رؤية واضحة تجمع بين معالجة الأجندات المحلية، ومواجهة الخطر الصهيوني المتحفز دائماً.

لقد بات من الملح توضيح إعادة بناء جديد للعلاقات الخارجية لمصر، تأخذ بالحسبان أن السياسة الفعلية للولايات المتحدة الأميركية والغرب، تتحرك وفق (إستراتيجية السيطرة على التحول) لتخفيض سقف التغيير الجاري في مصر حفاظاً على مصالحهم، التي في قلبها مصالح العدو الصهيوني.

ولا يمكن أن نختم دون طرح سؤال أين هي الحكمة في الإفراط في تطمين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بشأن معاهدة كامب ديفيد، **أين هي المصلحة في زرع الشك لدى جماهير الشعب في مدى صدق ومصادقية جماعة الإخوان المسلمين؟**.